

الانخراط مع السعوديين لا يتطلب من بايدن التخلي عن حقوق الإنسان

أكد معهد واشنطن في الشرق الأدنى أن إعادة العلاقات الأمريكية مع السلطات السعودية لا يتطلب من الرئيس جو بايدن التخلي عن حقوق الإنسان.

واعتبر المركز في مقال تحليلي، أنه سيظل الرئيس الأمريكي قادراً على وضع حدود مع الرياض - بينما يعالج أيضاً قضايا رئيسية أخرى مثل الأمن القومي، وارتفاع تكاليف الطاقة، والتطبيع مع إسرائيل.

وجاء في التحليل: يواجه الرؤساء الأمريكيون صعوبة في كيفية تحقيق التوازن بين المصالح والقيم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الدولي، لطالما دافعت واشنطن عن المبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، لطالما حافظت أيضاً على علاقات وثيقة مع الدول التي كانت غير ديمقراطية وتنتهك حقوق الإنسان. يتعين على الرؤساء الأمريكيين اتخاذ الخيارات وتحديد الأولويات - وهذه الخيارات، تبدو في كثير من الأحيان، وكأنها تدل على تقديم المصالح على القيم.

ولن يشكّ أحدٌ فيما إذا كان [الرئيس الأمريكي السابق] جيمي كارتر قد جعل حقوق الإنسان محور سياسته الخارجية. إلا أنه حافظَ على دعمه القوي لعددٍ من البلدان التي لم تكن سجلاتها ممتازة في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها مصر والسعودية.

وفيما يتعلق بمصر، كان السلام مع إسرائيل أولويته لأسباب مفهومة. وبالنسبة للسعوديين، كان الأمر يتعلق بالنفط - خاصة، بالنظر إلى ذكرى حظر تصدير النفط عام 1973، وخوفه من آخر، وكذلك خطوط الغاز التي برزت مع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980.

ويخطط الرئيس بايدن حالياً لزيارة السعودية عندما يسافر إلى الشرق الأوسط في الشهر المقبل. وتُثير زيارته الانتقادات.

فمنتقدوه يرون أنه يتسامح مع السعوديين ويرُدّ الاعتبار لمحمد بن سلمان، دون المحاسبة على عملية القتل الشنيعة التي ارتُكبت بحقّ الصحفي جمال خاشقجي. وكانت تلك جريمة مروّعة. ولم يكن ينبغي للرئيس ترامب أن يتجاهلها بتلك الطريقة التي اعتمدها، بل كان بوسعُه أن يفرض ثمناً دون قطع العلاقات.

ومع ذلك، يتصرف أولئك الذين ينتقدون الآن الزيارة المرتقبة للرئيس بايدن كما لو أنه ليست هناك اعتبارات أخرى. لكنّ هذه الاعتبارات قائمة في الواقع.

وبالطبع، هناك دول أخرى مُنتجة للنفط مثل إيران وفنزويلا اللتين يمكن إضافة نفطهما إلى السوق إذا رُفعت العقوبات المفروضة عليهما.

فمواردها مهمة وليس من الحكمة إبعادها، لا سيما نظراً إلى ما هو على المحك في هذه المنافسة - أي سواء كان بإمكان واشنطن الحفاظ على نظام قائم على القواعد أو نجاح روسيا (بدعم ضمني من الصين) في إعادة تحديد المشهد الدولي على النحو التالي: